تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم وبخاصة العولمة المالية والتي تتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية، وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تحول دون توسع البنوك في أنشطتها، لاسيما في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والتي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا المجال.

أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي،وترتبط العولمة أيضاً بالنشاط المصرفي بوصفها جزءاً من العولمة الاقتصادية. وقد اتخذت العولمة المصرفية أبعاداً ومضامين جديدة، جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة، من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المحققة، والتطلع إلى المستقبل.

ولما كانت البنوك والمصارف تصنع هويتها وشخصيتها من خلال توجهها الذي اختطته عبر تاريخها ومنذ إنشائها، فإن العولمة المصرفية قد جعلت من الرؤية المستقبلية بُعداً جديداً للدخول إلى عالم جديد من الكونية، عالم من الفرص الاقتصادية بالغة الضخامة.

على ضوء ما سبق نطرح التساؤل الرئيس التالي:

فيما تتمثل الآثار المختلفة للعولمة المالية على العمل المصرفي؟

I. <u>التأصيل النظري لمفهوم العولمة:</u>

العولمة لغويا هي تصميم الشيء إلى أبعد حد ممكن وتطبيقه على أوسع نطاق او هي تصميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، يقابل مصطلح عولمة كلمة **globalization** المشتقة من global في الانجليزية والمقصود هنا الكرة الأرضية أو الكوكب الذي تعيش البشرية على سطحه أما في اللغة الفرنسية فهي تقابل كلمة mondialisationالمشتقة من monde ولا يرى بعض الفرنسيين حرجا في استخدام مصطلح globalization باعتبار global لها نفس المعنى بالفرنسية أي الكرة .

عرف صندوق النقد الدولي العولمة في تقريره "آفاق الاقتصاد العالمي" بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول بوسائل منها زيادة الحجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة انتشار التكنولوجيا.

كما عرفها دكتور عبد الحميد عبد المطلب "بان العولمة لا تخرج من كونها سمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصاد العالمي الجديد والتي حولت العالم إلى قرية عالمية متناقضة الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية ويتفق في إطارها الفاعلون الروسيون من دول وتكتلات الاقتصادية ومن منظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على أسس وقواعد لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين

أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة لها والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات".[1]

1- ماهية العولمة الاقتصادية:

نظرا لتشعب مجالات لاسيما في جانبها الاقتصادي الذي يشمل العديد من القطاعات منها الإنتاجي والخدمي والتكنولوجي والتسويق والإداري والمالي ومن أهم التعريفات التي تناولت العولمة الاقتصادية هي

- العولمة هي تحول العالم إلى سوق موحد تزداد فيها المنافسة على جميع الأصعدة
- العولمة الاقتصادية تعني فتح الحدود أمام تدفق السلع والخدمات والأفكار ورؤوس الأموال ،وعدم وضع العراقيل والصعوبات على عمليات الاستيراد والتصدير.[2]

2- أنواع العولمة الاقتصادية:

1.2. عولمة الإنتاج: المتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة نجد أن هناك مجموعة رئيسية من المتغيرات التي تحدث على نطاق واسع متمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية والدولية والاستثمار الأجنبي المباشر و تصاعد الثورة التكنولوجية وتكامل الأسواق العالمية في مجال السلع والخدمات ،ومنه تتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتتبلور من خلال اتجاهين: [3]

الاتجاه الأول: عولمة التجارة الدولية حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد السبعينات من القرن العشرين حيث بلغ معدل النمو للتجارة العالمية ضعفي النمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ،فعلى سبيل المثال زاد معدل نمو التجارة العالمية بحوالي 9٪عام 1995 بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5٪فقط ، وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي ويضاف إلى ذلك أن 90٪من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير.

الاتجاه الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي جزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته ،فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة.

3- خصائص الاستثمار الأجنبي

[1] عبد القادر تومي ،(العولمة، فلسفتها، مظاهرها وتأثيرها)، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ص09.
[2] دكتور خيابة عبد الله، بوقرة رابح ، الوقائع الاقتصادية- العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف- المسيلة-الجزائر-الناشر شباب الجامعة، 2009، ص245.
[3] دكتور خيابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 246

- غياب المنافسة الكاملة في الدول المضيفة وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، وعدم قدرة شركاتها على المنافسة؛
- أهمية التفوق التكنولوجي كمحدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ،بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة؛
- احتفاظ الشركات بالخبرة الفنية والاختراعات والابتكارات التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات المحلية في الدول المضيفة؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي تحققها في الداخل مع امتلاكه مزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة.

2.2. ماهية العولمة المالية

- **تعريف العولمة المالية :**

تعددت تعاريف العولمة المالية بصورة عامة فهي تمثل الاهتمام بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، ولقد عرفهاG.Alanso على أنها الزيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية[1] ، ومن ثم فإن العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحويل إلى ما يعرف بالاندماج أو الانفتاح المالي الذي أدى إلى تكامل الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية.

يعرفها الاقتصادي الأمريكي هيلان راي Helen Ray بأنها الانخفاض في تكاليف المعاملات المالية الدولية ،وبأنها الزيادة في التدفقات رؤوس الأموال بين الدول.

كما عرفها نفس الباحث بأنها "الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي الذي أدي إلى إلغاء القيود على حركة الأموال إلى الأسواق المالية العالمية".

وقد عرفت على أنها "الظاهرة التي نمت وتطورت بالموازاة مع نمو التجارة العالمية ونمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أنها عرفت انتشارا كبيرا بدخول نظام تعويم أسعار الصرف وإزالة الحدود والقوانين الردعية للنظام المالي على المستويين المحلي العالمي ".[2]

- **مظاهر العولمة المالية:**

[1] - رمزي زكي . العولمة المالية . دار المستقبل العربي القاهرة 1999

[2] حسن كريم حمزة ، العولمة المالية والنمو الإقتصادي، الطبعة 2011، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 42.

هناك العديد من هذه المظاهر أهمها:

- تعاظم دور رأس المال، حيث صناعة الخدمات المالية بعناصره المصرفية وغير المصرفية، بحيث أصبح الاقتصاد العالمي تديره وتتحكم به رموز البورصات العالمية مثل داو جونز، ناسدك، نيكاي، داكس وغيرها، والتي بواسطتها تنقل الأموال من مستثمر إلى آخر داخل الدولة أو بين الدول دون أي عوائق أوصعوبات.
- ازدياد فوائض رؤوس الأموال الباحثة عن استثمارات بمعدلات أرباح عالية، وهي بطبيعة الأمر مدخرات غير مستثمرة في دولة المنشأ لرأس المال،الأمر الذي يدفعها للبحث عن استثمارات خارجية على المستوى الدولي .
- ظهور وسائل جديدة استقطبت أصحاب رؤوس الأموال، مثل المبادلات (SWAPS) الخيارات (OPTIONS) المستقبليات FUTURESإلى جانب الوسائل التقليدية في الأسواق المالية كالسندات والأسهم وغيرها.[1]
- التقدم التكنولوجي الهائل بحيث يسمح للمستثمر من المتابعة الدقيقة لأمواله وتحركاتها الاستثمارية لحظة بلحظة، حيث جميع الأسواق المالية مرتبطة ببعضها البعض مما ييسر عملية الفعل ورد الفعل على أي عملية مالية مرغوب بها .

I. **مراحل تطور العولمة المالية:** يمكن إبراز مراحل تطور العولمة المالية فيما يلي :

1.3. **مرحلة تدويل التمويل غير مباشر:** امتدت هذه المرحلة من (1960-1979) وتميزت بما يلي:

- تعايش وتوسيع الأسواق (العملات الأوروبية ،الدولار) ابتداء من لندن ثم بقية الدول الأوروبية؛
- سيطرة البنوك على التمويل الاقتصاديات الوطنية أي التمويل بوساطة بنكية؛
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني، الدولار)؛
- انهيار نظام بريتون وودز(15\8\1971) وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم ؛
- ظهور المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
- إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم ،والتي منحت العديد من القروض.

2.3. مرحلة التحرير المالي : امتدت هذه المرحلة من (1980-1985 وتميزت بما يلي :

- المرور إلى مالية التسويق ،أو اقتصاد السوق المالية و النقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي؛
- انتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي وذلك بعد رفع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال؛

[1] - منظمة التجارة العالمية .الجزء الثالث نقلا عن الموقع : http://www.akhwia.net /shozthreqd.php!t=3159

- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات؛

1.3. **مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة :** امتدت هذه المرحلة من 1986 إلى غاية الآن وتميزت بما يلي:

- ضم العديد من الأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية؛
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشيكات التعامل العالمية؛
- تحرير الأسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن1986 بعد إجراء إصلاحات البريطانية وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات؛
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية وإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية.[1]

II. مؤشرات العولمة المالية

في العقد الأخير من القرن المنصرم أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا حيث قفزت التدفقات المالية بين الأسواق المالية قفزة هائلة ويكفي للدلالة على ذلك أن نتبع مؤشرين هما :

المؤشر الأول: الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل 10٪من إلى ما يزيد عن100٪ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام1996 وإلى ما يزيد عن200٪ في فرنسا و إيطاليا و كندا في نفس العام.

المؤشر الثاني: الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي فإن الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي عام1995 ،وهو ما يزيد عن84٪ من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس المالية هو تحرير حساب رأس المال، ويقصد بذلك إلغاء الخطر على المعاملات في حساب رأس المال ،حسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر و العقاري والثروات الشخصية وتحرير حساب رأس المال ،ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل وترتبط بإلغاء القيود على المعاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.[2]

III. المؤسسات الفاعلة بالعولمة

[1] وهيبة بن شرير، سمية بلعريمة، يحي بورومة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس تخصص مالية، المركز الجامعي ميلة، 2010-2011، ص19.
[2] خيابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص253-254.

5.1. صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه، وقد أنشئ صندوق النقد الدولي في25 ديسمبر 1945بموجب اتفاقية بريتون وودز ضم حولي 44دولة وفي1995 وصل عدد الدول الأعضاء إلى 179دولة.

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

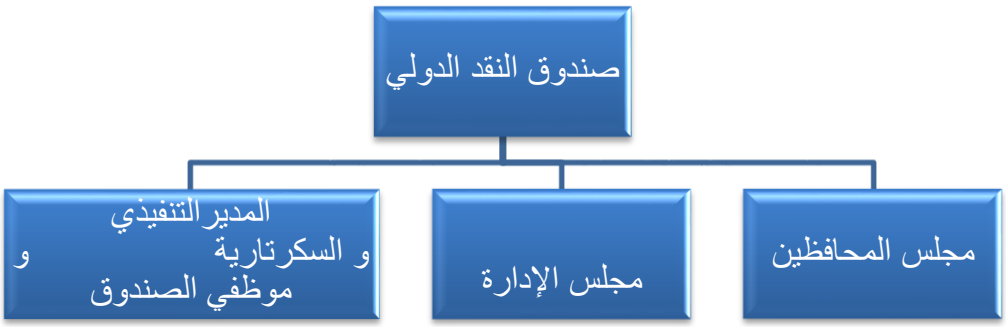

دور صندوق النقد الدولي في العولمة المالية

يعد تطور أزمة المديونية العالمية وتزايد انعكاساتها على مسيرة التنمية و ما تلاها من تصدعات في بنية العلاقات الاقتصادية الدولية وتوازناتها التقليدية بسبب انهيار المعسكر الاشتراكي واندماجه طوعا وكرها في نظام عالمي يتميز بأحادية نمط التنمية ،بدأت موجة العولمة تسعى لتحديد آلية التقويم للمنهج الرأسمالي في المجال الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي وتدويل أزمتها وتحصيل تكاليفها لأطرافها الضعيفة في العلاقات الاقتصادية والدولية ولقد أضحى صندوق النقد الدولي طرفا قويا في التحولات الاقتصادية النامية مستغلا أوضاعها المتردية وظروفها الصعبة وتخلى عن دوره في النظام النقدي الدولي على ضوء توجهات ومصالح الدول المتقدمة المهيمنة على حصص الصندوق الفاعلة في الاقتصاد الدولي وعليه فقد استطاع صندوق النقد الدولي أن يعمل على تدعيم التعاون النقدي الدولي من خلال تنظيم دائم ووفرة الأجهزة اللازمة للتشاور والتعاون حول المشكلات النقدية الدولية وقد أسهم في تسهيل التوسع والنمو المتوازن للتجارة العالمية من خلال التحويل اللازم لها.[1]

2.5. البنك الدولي

[1] وهيبة شرير، مرجع سبق ذكره، ص30

البنك الدولي هو مؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية لدول الأعضاء ،ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، تم إنشاءه في يونيو 1944، وبدأ عمله في14 مارس 1946باعتباره مؤسسة اقتصادية تعمل في مجال الاقتراض طويل الأجل لغرض إعادة تعمير وتنمية الدول المتقدمة بلغ عدد أعضاءه حوالي 172دولة .

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

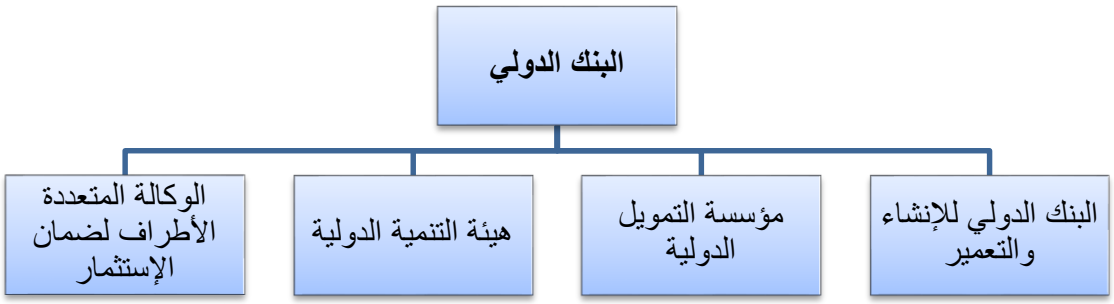

دور البنك الدولي في العولمة المالية

لقد تطورت مهمة البنك وتوسعت خاصة بعد 1960وعندما تأسست وكالة التنمية الدولية التابعة للبنك ،والتي تعطي قروضا ميسرة فانضمت معظم البلدان النامية لعضوية البنك باعتبارها شرطا للتمتع بعضوية هذه الوكالة والاستفادة من مساعدتها وأصبح البنك يلعب دورا متزايد في البلدان النامية رغم إصراره على خلو مساعداته من الشروط الأساسية ،إلا أن تأثيراته واضحة وشروطه الاقتصادية في الدولة التي تطلب المساعدة فخبراءه يقومون بدراسة الحالة الاقتصادية للبلاد وهذا يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية.[1]

3.5. المنظمة العالمية للتجارة

تعرف المنظمة العالمية للتجارة على أنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص من الدول ،ما يترتب عن ذلك من آثار على الاقتصاد والبيئة.

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

[1] وهيبة شرير، مرجع سبق ذكره، ص29

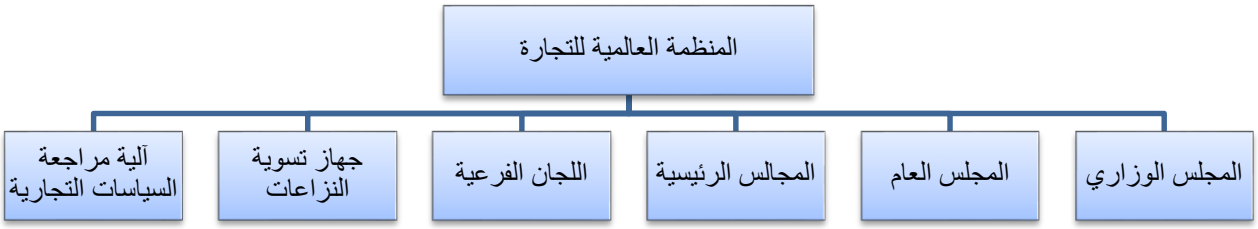

دور المنظمة العالمية للتجارة في العولمة المالية: تمارس المنظمة دورا رئيسيا في تحقيق العولمة وتحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة بذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة ومدمجة فعلا في الاقتصاد العالمي حيث أن المنظمة بوضع مجموعة من القواعد والقوانين يلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع و الخدمات و الأفكار ويحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء في الإطار واسع ومتعددة الأطراف.

وقد أسهمت المنظمة في تأثير تيار العولمة من خلال تأكيد عولمة الأسواق واتجاه الأسواق للاستفادة من مزاياها التنافسية وفي الوقت نفسه الاعتماد على الأسواق الخارجية وزيادة مساهمة القطاع الدولي في اقتصادها وقد أدى هذا إلى قيام الشركات بإعادة هيكلة هياكلها الإنتاجية والتسويقية ومواردها البشرية بما يتفق مع احتياجات تيار العولمة كما تعمل المنظمة على إزالة كافة الحواجز الجمركية التي تقف أمام حركة التجارة وبذلك أصبحت المنظمة أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.[1]

4.5. الشركات متعددة الجنسيات

تغير وتطور هذا المفهوم بمرور الوقت حيث كان يطلق عليها في ظهورها الشركات متعددة الجنسيات حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من الجنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن إستراتجيتها وسياستها وخطط عملها وتصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم إلا أن نشاطاتها تتجاوز الحدود الوطنية الإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دولة أخرى تسمى الدولة المضيفة

دور شركات متعددة الجنسيات في العولمة المالية

فالشركات متعددة الجنسيات هي الأداة الأساسية للعولمة فبواسطتها تتم عولمة كافة مجالات الحياة تقريبا ،فمن خلالها يمكن عولمة كافة العمليات المالية والتجارية ،فعدد محدود من الشركات تسيطر على التفاصيل الأساسية لاقتصاد العالمي ليس فقط من خلال الاستثمار المباشر فكذلك لها دور كبير وتأثير اكبر على حركة رؤوس الأموال بالاستثمار الأجنبي غير مباشر من خلال الاستثمار في الأسهم والسندات خارج الحدود

[1] خيابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص256

الوطنية خاصة في القطاع المصرفي والمالي ،وبالتالي قد حققت الشركات أشواطا معتبرة من التحرر المالي على المستوى العالمي مما دفع بالعديد من الدول للإعلان عن عجزها الكامل في التحكم في حركة رؤوس الأموال وكل ذلك جعل هانس وهاراد يؤكدان أن :

"الضغوط التي تواجهها المشروعات وقياداتها الإدارية تأتي نتيجة سوق المال متعددة الجنسية ،السوق التي هي مركز العولمة،فتعامل العابر للحدود بالأسهم، يلغي الروابط الوطنية على نحو أشد مما يفعله تشابك الإنتاج.

إن دراسة الأهداف الإستراتجية للعولمة بين سعيها لتمكين شركات متعددة الجنسيات لإدراة و تسيير شؤون الاقتصاد العالمي لتحل محل الدولة ،من خلال شل وظائفها المتمثلة أساسا في سياسية التدخل، كذلك تفكيك نظمها الإنتاجية و مؤسساتها والقفز فوق مهامها .

II. آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي

لقد كان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية انعكاسا واضحا على تطور أداء أعمال البنوك وقد تركزت هذه التغيرات العالمية في مجالات عديدة، الخوصصة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الاتجاه المتزايد للعولمة المالية، حيث تشير التطورات والدراسات أن للعولمة المالية تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي، غير أن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية وتبقى المهمة الملقاة على عاتق مسيري الجهاز المصرفي هو تقليل الآثار السلبية على أدنى مستوى. وفيما يلي نركز على أهم الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي وذلك من خلال مايلي:

- **إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:**

لقد حدث تغير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة و دائرة و نطاق أعمالها حيث أخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وانعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك، ولقد اتضح من أحدث التقارير على اكبر البنوك إن المصدر الرئيسي لأرباحها لم يعد يتحقق من عمليات الإئتمان المصرفي، أي الإقراض، بل من الأصول الأخرى، ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك، وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك، نتيجة تزايد نشاطها في الأنشطة الأخرى غير الإقراضية.

ومن الملفت لنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال هيكلة صناعة الخدمات المصرفية قد امتد بشكل غير مباشر، وتمثل في دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية.

- **التحول إلى البنوك الشاملة**

يمكن القول أن من متغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك هو ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلابا واضحا في عالم البنوك وعليه تعرف البنوك الشاملة بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات ،كما نجدها تجمع مابين وظائف البنوك التجارية والتقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال؛

- **تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل بالمشتقات المالية**

يشمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي. وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق، أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية والأقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية .ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار, ونشاط التامين من خلال شركات التامين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح ، غير أنه وفي ظل العولمة المالية وصل تنويع النشاط المصرفي مداه الأقصى عندما أضافت البنوك إلى نشاطها المشتقات المالية وأصبحت تتعامل مع العقود المستقبلية والخيارات و المبادلات؛

- **ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل**

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي أكثر عرضة للمخاطر لهذا تحتاط البنوك من المخاطر بوسائل أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل 1988حيث أصبحت البنوك ملزمة بأن تصل نسبة رأسمالها مجموع أصولها بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8٪كحد أدنى مع نهاية عام 1992

- **احتدام المنافسة في السوق المصرفية**

مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة الأوروغواي 1994وقد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر واتجاهات أدت في احتدام المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية حاجيات العملاء وهي

الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في السوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية

الاتجاه الثاني: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

الاتجاه الثالث:المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير مالية على تقديم الخدمات المصرفية.

- **الاندماج المصرفي:**

إن أحد الآثار الاقتصادية للعولمة هو ما حدث في الوقت الحاضر من موجة أند ماجات مصرفية بين البنوك الكبيرة والصغيرة والبنوك الكبيرة وبعضها البعض. وعملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم.والاندماج المصرفي1. هو تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلى البنك المندمج عادة عن استقلاليته ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفا واحدا ويتخذ المصرف الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامجة أو اسم مشترك بينهما وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج . ويعتبر التوسع في الاندماج المصرفي وتكوين مصارف عملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة المالية.

- **مشاكل تعرض المصارف للأزمات**

لعل أهم مشاكل العولمة المالية وهو تعرض الجهاز المصرفي لأزمات كبيرة بسبب التحرير المالي والمحلي والدولي ، كما أن أزمات البنوك المعاصرة في الدول النامية أكدت العلاقة بينهما وبين العولمة المالية وتعد أزمة مصاريف المكسيك عام 1994 مثالا نموذجيا على هذه النقطة ،حيث تميز السوق المالي المكسيكي في الحقبة التي سبقت الأزمة كفرصة لاستثمار مثالية لأجانب ،نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة ،وقد تسببت عدة عوامل من أهمها الزيادة الكبيرة في الائتمان المحلي وبعض الاضطرابات السياسية وحوادث الشغب في ظهور ضغوط "البيسو"خلال الربع الثاني من 1994فإنخفض الاحتياطي الإجمالي بين مارس ويونيو من 26.8إلى16.9 مليار دولار،لمواجهة خروج رؤوس الأموال رفعت السلطات النقدية أسعار الفائدة وسمحت البيسو أن ينخفض في الحد الأقصى وهو حوالي 9٪مقابل الدولار مع تزامن التدهور المستمر في الحساب الجاري والاضطرابات السياسية التي شهدتها المكسيك في بداية ديسمبر1994 مع الضغوط المتزايدة على البيسو أدى إلى خروج رؤوس الأموال بأحجام كبيرة وفي منتصف ديسمبر1994 انخفاض الإحتياطي الأجنبي إلى10 مليار دولار وهو ما يشير بوضوح إلى توقعات انخفاض قيمة البيسو في المستقبل القريب، وتجدر الإشارة إلى أن أبرز سمات الأزمة المالية هو فشل النظام المصرفي في أداء مهامه الرئيسية، الذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم وعليه يمكن القول أن من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية التي شملت العديد من الدول مثل المكسيك والأرجنتين وجنوب إفريقيا ،دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا ،بالإضافة إلى أحداث11 ديسمبر 2001التي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية.

- **ضعف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:**

إن للعولمة المالية آثار اقتصادية هامة و التي تتمثل في ضعف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية و لقد ظهر ذلك عند ظهور الأزمات المالية حيث عجزت البنوك المركزية على إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف.

14- حمدي عبد العظيم. الأثار الإقتصادية للإندماج المصرفي .ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للإندماج المصرفي القاهرة 1999

- **تزايد مخاطر أنشطة تبييض الأموال:**

مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عملية غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم غسيل الأموال في العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلى العالمي 1. ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي. واهم هذه الأنشطة الاتجار بالمخدرات والاتجار في الأسلحة المحظورة ,والاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة والاستراتيجية والعمولات والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة والدعارة وتجار الرقيق والسرقات .

ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال حيث تمر عليمات غسيل الأموال بثلاثة مراحل هي مرحلة الإيداع النقدي , ثم مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل ، مع الأخذ في الاعتبار أن غسيل الأموال يؤثر سلباً على الاقتصاد القومي، وقد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة ومجموعة الدول السبع الكبرى.

في النهاية نخلص إلى أن ظاهرة العولمة المالية جاءت نتيجة لمجموعة من العوامل، المعاملات في الأسهم والسندات التي أصبحت عابرة للحدود والقارات وتزايد التعامل بالنقد الأجنبي عبر الحدود واهم عناصرها الداعمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة وكذلك شركات متعددة الجنسيات. حيث أدت العولمة المالية إلى إحداث تحولات عميقة في محيط البلدان المتقدمة والنامية،لمالها من أثار وانعكاسات باتت واضحة وجلية وبصفة كبيرة ،فمن إيجابياتها رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق ديناميكية للتجارة العالمية في تحريرها ورفع القيود عنها في ظل نظام الاقتصاد الحر والذي من خلاله تحررت المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال.

15 – عبد المطلب عبد الحميد . مرجع سبق دكرة ص 264 . 265